المحاضرة الثالثة

المحور الثاني: مراحل تطور حقل السياسة المقارنة.

إن تقسيم مراحل تطور السياسة المقارنة إلى كلاسيكية وتقليدية وسلوكية ليس تقسيما زمنيا فحسب، بل هو تقسيم يقوم على أن هناك نماذج معرفية مثلت القاعدة والخلفية والمناخ العلمي لكل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم فإن تطور نظريات السياسة المقارنة مرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة على مستوى ماهية العلم، وعلى مستوى الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها، والقائمة على الاعتماد المتبادل أخذا وعطاء، ومن هنا فإن تطور النماذج المعرفية، وظهور نموذج جديد يحل محل القديم، سواء على مستوى المشروع العلمي ككل، أو في أي من العلوم الاجتماعية الأكثر سبقا في الظهور سوف يتسرب إلى باقي الفروع، ومنها السياسة المقارنة.

إن تغير أو تحول النماذج المعرفية، وحلول أحدها محل الآخر يعني إعادة تشكيل الرؤى والنظريات القائمة، وتحولها للتكيف مع السياق الجديد، بحيث تأخذ صورة غير صورتها السابقة، فتبدوا وكأنها شيء جديد وإن ظلت تحتفظ ببعض من عناصر وأسس ومسلمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك يصعب التفرقة على مستوى النماذج المعرفية بين مرحلة وأخرى ، لذلك فإن محاولة التأصيل لتطور نظريات السياسة المقارنة من منطلق ابستمولوجي* يركز على تحليل الكيفية والمصادر التي تشكلت منها هذه النظريات والمصداقية التي تتمتع بها ووضعها في سياق أشبه بالنموذج المعرفي يسمح بالتفرقة بين مرحلة وأخرى.

أ/ المرحلة التقليدية في تطو السياسة المقارنة:

تُعَرَف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، فأصول وجذور العلوم السياسية بما فيها السياسة المقارنة يعود إلى الفلسفة اليونانية ، فم ما من شك في أن الأثينيين قد انغمسوا في المجادلات والمناقشات السياسية خلال القرن الخامس ق. م، فقد كانت المسائل العامة وتصريف شئون الحكم أهم ما تدور عليه أحاديثهم، فعاشوا في جو من المجادلات والمناظرات الكلامية على نحو يصعب على الرجل الحديث تصورُه*، ومن المقطوع به أن سكان أثينا - بما جُبِلوا عليه من عقلية متشوقة إلى المعرفة لم يتركوا نوعا من المشكلات السياسية ذات الشأن إلا محصوه. والواقع أن الظروف التي أحاطت بهم كانت أكثر ما تكون ملائمة لأنواع خاصة من البحث السياسي، حتى يكاد الإغريقي يكون محمولا على النظر فيما يسمى بالحكم المقارن.

وقد كانت أكاديمية أفلاطون أول مدرسة فلسفية سياسية، ولو أن إيزوقراط (Isocrates) الذي عنى بصفة خاصة بتدريس الخطابة وفن الإلقاء قد فتح مدرسة قبل ذلك ببضع سنين ، أما مدرسة أرسطو في اللوقيون (Lyceum) فقد افتتحت بعد ذلك بحوالي خمسين عاما، ثم أنشئت بعد أرسطو بقرابة الثلاثين عاما مدرستان كبيرتان: هما المدرسة الأبيقورية، والمدرسة الرواقية.

---

* معنى **الابستمولوجيا** يرجع الى ارتباطها بعدة أبحاث معرفية تدور حولها ، فالابستمولوجيا ترتبط بنظرية المعرفة كما ترتبط بالمثيودلوجيا وفلسفة العلوم والمنطق ، فهي ترتبط بالمنطق من حيث أنها تدرس شروط المعرفة الصحيحة شأنها في ذلك شأن المنطق. والابستمولوجيا مرتبطة أيضاً بنظرية المعرفة بمعناها التقليدي من حيث أنها تدرس أمكانية المعرفة ، وحدودها وطبيعتها ولكن لامن زاوية الموقف الخاص بل من زاوية التطور العلمي المستمر ، فللابستمولوجيا هي نظرية علمية في المعرفة تتلون بلون المرحلة التي يجتازها العلم في سياق تطوره ونموه على مر العصور، للمزيد من التفصيل أنظر، محمد عابد الجابري ، **مدخل إلى فلسفة العلوم : العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي** ،ط8، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014، ص18.

* وفي مثال عن استعمال المقارنة في العهد الأثيني والروماني ، يعرض هيرودوت سبعة من الفرس يتناظرون حول مزايا الحكومة الفردية والأرستقراطية والديمقراطية، ونجد معظم حججهم تتبلور في أن الحاكم الفرد أو الملك ميال إلى أن يصبح طاغية مستبدا، في حين تحقق الديمقراطية مساواة الجميع أمام القانون، ولكنها سرعان ما تتحول إلى حكومة الغوغاء.

Prof/youcef@Baitiche

و اهتم أفلاطون بالنظم السياسية التي سادت عصره ووجدها تنهار الواحدة بعد الأخرى، فحاول أن يضع نظاما لتعاقبها وكيفية الانتقال من نظام الأخر وذلك طبعا وفقا لمنظور يطابق بينهم، لأنه ليس بإمكانه الوصول إلى أفضل نظام إلا إذا قال الشيء بضده، ومن خلال سلسلة من الأوصاف وصل إلى نتيجة مفادها أن أفضل نظام هو النظام الأرستقراطي؛ ويرى أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر في خمسة أشك ال أساسية هي: النظام الارستقراطي ، التيموقراطي ، الاوليغاركي، النظام الديمقراطي ، نظام الطغيان.

والدراسة السياسية المقارنة التي تتسم بنوع من الطرح العلمي الجاد ترجع لأول واضع الأسس علم السياسة وهو الفيلسوف اليوناني أرسطو، وذلك من خلال مقارنته لمختلف دساتير دولة - المدينة اليونانية، ولقد بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي " هيرو دوت" من معلومات وملاحظاته، وما طوره أستاذه أفلاطون من إطار مفاهيمي يشتمل على مفاهيم الديمقراطية والملكية وباقي الأنظمة.

فقدقام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير الدول اليونانية (المدن اليونانية) لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر،وجعلها مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة ، ويعتبر بذلك ثورة منهجية في علم السياسة والسياسة المقارنة من بعده .

ويمكن تحديد الإطار النظري للمقارنة عند أرسطو في الخطوات التالي:

1. تحديد مشكلة البحث ، وهي عنده الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار.
2. تجميع حالات متعددة في العالم المعاصر له.
3. تصنيف الحالات طبقا لمعايير عدد الحكام ، وكيفية ممارسة الحكم ، والنبية الطبقية أي توزيع السلطة بين طبقات المجتمع ، وربط العلاقة بين هذه المعايير ومن ثم تحديد أي النظم يحقق الاستقرار.

وقد مثَل تحليل أفلاطون أرسطو نموذجا معرفيا للتحليل المقارن ، ظل متبعا حتى عصر النهضة ، ويُشكل بعدا أساسيا في النظريات المعاصرة للسياسة المقارنة ، على الرغم من خلو أفكارهما على أي أثر عملي وتطبيقي لأنهما حصرا الدراسة على دولة المدينة ، لذلك يمكن القول أن تنظيرهما فشل لكن منهجهما صمد.

إن الانبعاث الحقيقي للدراسات السياسية المقارنة حدث عندما تغير العالم، خاصة عند اكتشاف العالم الجديد في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، وهي فترة احتكت فيها أوروبا بمختلف الأنظمة السياسية وبالأخص الأنظمة الشرقية منها كالصين، بالإضافة إلى الإمبراطوريات المحلية في نصف الكرة الأرضية الغربي، وفي نفس الوقت نشأت دول حديثة في أوروبا بعد حرب المائة سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس والسابع عشر، وهي الحرب التي أنشأت تقريبا معظم دول أوروبا المعروفة في حدودها الحالية، نتيجة ثقافات سياسية وأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، إضافة إلى إعادة بعث المنهج العلمي أثناء النهضة وما تلى ذلك من اكتشافات علمية.

Prof/youcef@Baitiche

مع نهاية القرن السابع عشر الميلادي انتقل مركز الثقل في مجال الفلسفة السياسية على وجه الخصوص من إنجلترا إلى فرنسا، التي شهدت حركة ثقافية واسعة عبر منابر المعرفة المتمثلة في الجامعات والأكاديميات العلمية ،ومن خلال العديد من النوادي الثقافية التي يجتمع فيها أصحاب الفكر التقدمي دون النظر إلي الطبقة الاجتماعية المنتمين إليها، والتي برزت عددا من الشخصيات والمفكرين أمثال **فولتير** و دي **مونتسكيو**.

أما عن هذا الأخير أي مونتسكيو* (1689.1755) ، أرستقراطي النشأة، دارسا للقانون، وممارسا للمحاماة، متعدد الأسفار والرحلات للاكتشاف والاستعمار. ومن أهم أعماله كتاب "روح القوانين و الخطابات ال فلرسية"، التي هي مجموعة خطابات تلقاها من صديقين فارسيين (إيران حاليا) ، بنى عليها رؤيته للشرق، و استخدمها كمصدر معرفي للمقارنة، ولجأ إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على خطة في بحثه تستند في إظهار تأثير المتغيرات على الظاهرة السياسية (جو ، محيط جغرافي ، سكان ، طريقة العيش ، الأعراف والتقاليد).

ومن ثم فقد قدم تصنيفا للحكومات على ضوء معايير وعوامل ايكولوجية كالمناخ والتربة والمؤسسات الاجتماعية وطريقة العيش ، والظروف التي تقوم فيها وتنهار بها ، والظروف الخارجية المحيطة بالنظم ، بل يُعد أول المفكرين الذين اهتمو بالنظم غير الأوربية في مقارناته ، وإلى تجاوز نص القوانين إلى روحها ، وعلى أساسها جاء كتابه ((روح القوانين)) ، وأهم نقطة عالجها فيه هي نظريته في أنماط الحكومات وهي ثلاثة الجمهورية والملكية والمستبدة.

وقد مثلت دراسات مونتسكيو مصدرا أساسيا للعديد من نظريات السياسة المقارنة في القرن العشرين، سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام أو التي تناولت الأبنية والوظائ.

وفي كتابيه ((الديمقراطية في أمريكا)) و ((النظام القديم و الثورة الفرنسية)) ، ركز **ألكسيس دي توكفيل*** (1855.1859) على قضايا معينة أهمها: المساواة وعدم المساواة، والحرية والاستبداد، والاستقرار وعدم الاستقرار واتبع نفس منهجية أرسطو و مونتسكيو في تصنيف النظم السياسية طبقا لمعيارين هما ، وجد الحرية أو عدم وجودها ، و معيار عدد المشاركين في العملية السياسية.

وقد قام توكفيل بدراسة مقارنة لفرنسا والولايات المتحدة، متبع ا استراتيجية التركيز على الاختلافات أكثر من التشابهات، ومعتمدا على : 1. المساواة لحساب الأرستقراطية في مقابل المساواة التامة.

2. الأفكار الثورية في مواجهة البرغماتية.
3. الثورة وزيادة المركزية في مواجهة الاستقرار.

ومن خلال هذه المعايير قام **دي توكفيل** بإجراء المقارنة على مستويين:

أ. مقارنة داخل الوحدة عبر الزمان.

ب. مقارنة بين دولتين من خلال دولة ثالثة، فيقارن بين حالة و أخرى من خلال وحدة ثالثة مختلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل الدراسات السياسية المقارنة السابقة كانت إما تحت جناح الدراسات الفلسفية في المراحل الأولى أو كفرع للفلسفة الأخلاقية ، ومن بعدها بقيت تلك الدراسات أيضا تسيطر عليها النزعات التاريخية أو

---

* شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو ، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا، ولد مونتسكيو في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو عام 1689 حيث تعلّم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714.

* **ألكسيس دي تو كفيل** Alexis De Tocqueville: مؤرخ، ومنظر سياسي فرنسي تعتبر دراسته في الديمقراطية الأميركية، والثورة الفرنسية من أهم البحوث الاجتماعية في القرن التاسع عشر وأبعدها أثرا. أشهر أعماله: "في الديمقراطية الأميركية" و"النظام القديم والثورة"

Prof/youcef@Baitiche

الاقتصادية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية بداية تشكل علم مستقل للدراسات السياسية ، وهو الأمر الذي أعطى دفعة قوية للدراسات المقارنة على الرغم من استمرارية نفس نمط المقارنة للدراسات القديمة.

وفي ظل التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي عايشتها أوروبا ، والتي اتُفِق على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير، والتي تجسدت أهم نتائجها خلال القرن الثامن عشر بالثورة الفرنسية سنة 1789، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي في بريطانيا، و شهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا، أدت هذه الظروف ، إلى ظهور مجموعة متنوعة من الدراسات السياسية والمفكرين أهمهم **ماكس فيبر** * Max Weber (1864-1920)، حيث بدأ دراسته حول مقارنة الأديان وربطها بمقارنة النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وركز على ضرورة المقارنة عبر التاريخية باعتباره معمل التجربة البشرية.

فقد أقام بشكل صلب، مصداقية التفسير المتعدد الأسباب والمتبادل العلاقات بين القانون والاقتصاد في سياق تطور الرأسمالية. وفي الوقت ذاته، فقد أماط اللثام عن استقلالية القانون. وأكد أن القانون ليس مستقلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

أن التنمية الاقتصادية ورأسمالية الغرب، مثلت ظواهر فريدة تجد تفسيرها في حقب ظروف خاصة، لكن الظروف الاقتصادية والسياسية مختلفة، في الدول السائرة في طريق النمو، فلا يجب الاعتقاد بأن استدخال القانون الحديث بالقوة، سيؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك التي خلفها في البلدان الغربية.

وقد كان اقتراب **فيبر** في المقارنة انعكاسا لمرحلة انتقالية في العلم والمعرفة العلمية، حيث مثل منطلقا للسلوكية، وكذلك لما بعدها، فقد رفض ماكس فيبر ذلك النوع من الأميريقية التاريخية التي نتج عنها المنهج المقارن عند دوركهايم ، كذلك رفض المقارنات القائمة على التشريعات والقوانين ، وحرص على فهم الظاهرة من خلال إقامة مقارنات فردية ، وقدم ثلاث نماذج للسلطة ، هي البيروقراطية والأبوية ، والحكم المقدس أي حكم أباء الكنيسة، ويرى فيبر أن عملية المقارنة بين هذه النماذج يمكن أن تتم من خلال ثلاثة استراتيجيات:

- ✓ مقارنة نموذج مع أخر لتوضيح المفاهيم.
- ✓ مقارنة نموذج أو جزء منه مع حالات متعددة داخل نفس النموذج.
- ✓ مقارنة مجموعة من الحالات مع حالة واحدة معينة.

نقد وتقييم:

لعل المتغير الوحيد الذي يمكن ملاحظته على مسار هذا العلم في هذه المرحلة هو غلبة الدراسات الدستورية البعيدة عن أسلوب التحليل ، وبالتالي فلقد ظلت الفجوة قائمة بين الواقع السياسي والنظم الدستورية، كما اتخذت دراسات نظم الحكم طابعا نظريا وقانوني ا لا علاقة له بواقع النظم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والأرستقراطية والاشتراكية و الفوضوية دون اهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب ، كما اتجهت دراسات أخرى إلى معالجة نظم الحكم في بعض الدول من منظور قانوني، أي في حدود ما هو مبين بالوثائق الدستورية، وهذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي إما لنظام بعينه أو لعدة نظم دون مقارنة بينها.

---

* **ماكسيميليان كارل إميل فيبر** كان عالمًا ألمانيًا في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

Prof/youcefBaitiche

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسية المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة و الجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية غوص تحليلية، كما لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملازمة للظاهرة السياسية.

وقد ظل هذا هو حال علم السياسة والسياسة المقارنة ، حتى منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين،عبارة عن مجموعة من الأدبيات المعيارية و الإستنباطية يغلب عليها الطابع الفلسفي و كانت تهدف في مجملها إلى وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته، وظل هذا الوضع السائد حتى فترة نهاية القرن التاسع عشر أين ظهر عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترابا تها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والقانونية) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، وانهيار أنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، وحدوث الكساد الاقتصادي المالي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير،فازداد الانتقاد تلك الاقترابات التقليدية وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة.

أماروي ماكريدس Macridis Roy فيرى أن الدراسات السياسية المقارنة قبل المرحلة السلوكية بها الكثير من النقائص الموضوعية والمنهجية ، وقد قام بتقييم أدبيات الحقل وخلُص إلى النتائج التالية:

- ✓ أنها دراسات غير مقارنة لأنها أغلبها كان في نطاق بلد واحد أو عبارة عن وصف مقارن.
- ✓ أنها دراسات ضيقة النطاق وذات تحيزات إيديولوجية وفكرية معينة متركزة في دول غربية.
- ✓ أنها دراسات ساكنة لا تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الدينامية غير الرسمية.
- ✓ أنها دراسات أحادية الطرح لأن اغلب وأهم دراسات الأنظمة السياسية للدول الخارجية تتناول المؤسسات السياسية لنظام واحد في جزئية واحدة.

رغم الزخم الهائل الذي أعطته أفكار المرحلة التقليدية للعلوم السياسة وللسياسة المقارنة بالأخص إلا أن ذلك لم يشفع لها من النقد والخلو من النقائص ، وقد جمع الأستاذ **نصر محمد عارف** في كتابه ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، أوجه قصورها في التالي:

1. غلبة الطابع الوصفي، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق التفاصيل النظام السياسي موضع البحث، سواء أكان وصف المؤسسات الحكومية أو عرض الأسماء و التواريخ والأحداث والوثائق، ومن ثم لم تكن هناك مقارنة.
2. غلبة الطابع المؤسسي القانوني ، حيث يكون فيه الاهتمام فقط بالمؤسسات الرسمية والمحددات القانونية والدستورية لعمل تلك الاجهزة ، دون مراعات العلاقات البينية بينها.
3. التضييق الشديد في إطار المقارنة والاقتصار على النظم الغربية في أوروبا ، حيث كان التركيز على أربع حكومات في أوروبا ، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا ، بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية لاحقا ، وقُدِمت تبريرات عديدة لهذا التوجه ، منها ان بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا هي الدول ذات الأهمية .
4. الاتجاه المحافظ: فقد كانت بؤرة التحليل وهدفه تركز على قضية استمرار ودوام النظم السياسية وعدم تغيرها، والاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ، وليس التغير أو الانقلاب، لذلك نظر إلى النظم غير الديمقراطية مثل روسيا بعد الثورة الشيوعية على أنها انحراف عن النسق، وليست نظما مستقلة في ذاتها.

Prof/youcefBaitiche

5. افتقاد الجانب النظري: حيث لم ينصرف الاهتمام إلى بناء النظرية الأمبريقية، أو الوصول إلى تعميمات أمبريقية ،فالتنظير كان معظمه معياريا نابعا من أسس القانون الطبيعي والأخلاق و الفلسفة، ومنصبا على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته.
6. فقدان الحساسية المنهجية، فقد تشكل الحقل منذ بدايته على أسس المحدودية المنهجية، ولم يكن يوجد فيه غير الأطروحات التقليدية المقدمة من مفكرين أمثال : **جون ستيوارت ميل** ، **أوجست كونت** أو **هربرت سبنسر** ، في تحديد ماهية الدراسة المنهجية المقارنة، بل وحتى هذه الأطروحات كانت قليلا ما تستخدم من قبل علماء السياسة، كذلك فإن تكنيكات جمع واختبار وتصنيف المادة كانت غير متطورة وغير منظمة، حتى أن رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية أكد على أن علم السياسة علم ملاحظة وليس علما تجريبيا.

Prof/youcef@Baitiche